مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9517

الخميس، 21 كانون الأول/ديسمبر 2023، الساعة 10/10

نيويورك

الرئيس	السيد دي لا غاسكا/السيد مونتالفو	(إكوادور)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	البرازيل	السيد فرانسا دانيز
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	الصين	السيد سون تشي. تشيانغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد فيبس
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة 10/10.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية؛ والسيدة ليزا دوتن، مديرة شعبة تمويل الأنشطة الإنسانية وتعبئة الموارد في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (*تكلم بالإنكليزية*): كان عام 2023 عاما آخر صعبا جدا بالنسبة لسورية، حيث شهد زلازل مدمرة، ووصول الاحتياجات الإنسانية إلى مستويات قياسية جديدة، وتراجع الاقتصاد إلى مستويات منخفضة جديدة، وأسوأ أعمال عنف منذ ثلاث سنوات. وشهد العام أيضا انفتاحات دبلوماسية جديدة، لكنها لم تؤد إلى تغييرات ملموسة على الأرض من أجل حياة السوريين. باختصار، كان هذا عاما مأساويا آخر للمدنيين السوريين، الذين قتلوا وجرحوا وشردوا واحتجزوا واختطفوا بأعداد مقلقة، والذين لم يروا أي خطوات ملموسة نحو مستقبل أفضل. بدلا من ذلك، وفوق كل شيء آخر، يواجه السوريون الآن خطر امتداد النزاع الإقليمي، مما يصب المزيد من الزيت على النار.

لقد شهدت الأسابيع الماضية تصاعدا جديدا للآثار غير المباشرة الناجمة عن التطورات في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل. لقد شهدنا عدة غارات جوية نُسبت إلى إسرائيل في جميع أنحاء سورية. وأفادت الحكومة السورية بأن الغارات الجوية الإسرائيلية أخرجت مطاري دمشق وحلب عن الخدمة. وفي الوقت الراهن، لا يعمل سوى مطار اللاذقية، مما يؤثر على كل من الحركة الجوية المدنية والعمليات الإنسانية للأمم المتحدة. لقد شهدنا تقارير متعددة عن إطلاق قذائف من جنوب سورية فوق الجولان السوري المحتل باتجاه إسرائيل، وعن نيران قوات الدفاع الإسرائيلية، وعن هجمات شبه يومية على مواقع الولايات المتحدة في شمال شرق سورية.

وبالتوازي مع ذلك، يستمر العنف في جميع مسارح العمليات في سورية بل ويتصاعد مرة أخرى في بعض النواحي، مع ورود تقارير مقلقة عن وقوع خسائر في صفوف المدنيين. وفي الأسابيع القليلة الماضية فقط، شهدنا تصاعدا في أعمال العنف في شمال غرب سورية. وتكثفت الضربات الجوية التي تنفذها الأطراف الموالية للحكومة، علاوة على الاشتباكات على الخطوط الأمامية، مع وقوع حوادث قصف خطيرة جدا شنتها القوات الحكومية على إدلب. ونفذت الجماعة الإرهابية هيئة تحرير الشام المدرجة في قائمة مجلس الأمن وقوات المعارضة المسلحة قصفا مكثفا، بما في ذلك على نبل والزهراء في حلب. ووقعت هجمات أخرى باستخدام طائرات مسيّرة على مناطق حكومية ونُسبت إلى هيئة تحرير الشام أو جهات فاعلة أخرى تتخذ من إدلب مقرا لها، وتقول الحكومة إنها اعترضت هذه الهجمات. ووقعت ضربات جوية باستخدام طائرات مسيّرة تركية وسط تبادل للقصف المدفعي بين القوات التركية وقوات المعارضة المسلحة، من جهة، وقوات سورية الديمقراطية، من جهة أخرى. وكان هناك اتجاه مستمر تمثل في شن بعض القبائل العربية لهجمات على مواقع قوات سورية الديمقراطية في دير الزور علاوة على ورود تقارير الآن عن قصف الحكومة أيضا لمواقع قوات سورية الديمقراطية. وتتواصل الهجمات التي يشنها تنظيم داعش في الشمال الشرقي والمنطقة الصحراوية الوسطى. وشهد احتدام الاشتباكات بين الجيش الأردني والمهربين على الحدود السورية الأردنية صدور عدة إعلانات رسمية عن الأردن حول حوادث على الحدود أدت إلى سقوط العديد من الضحايا في صفوف عناصر قوات حرس الحدود الأردنية. وتواصلت الاغتيالات

وغيرها من الحوادث الأمنية في إطار استمرار حالة عدم الاستقرار في الجنوب الغربي.

وهناك حاجة ملحة إلى أن تمارس كافة الجهات الفاعلة، السورية وغير السورية، أقصى درجات ضبط النفس. وينبغي ألا ينخدع أحد بأن الوضع الطبيعي الجديد المقلق المتمثل في التصعيد المستمر يمكن أن يكون مستداما بأي حال من الأحوال. وأي تصعيد كبير قد يؤدي إلى عواقب وخيمة في حالة هشة جدا، تشكّل فيها سلطات الأمر الواقع ووجود الجيوش الأجنبية وأنشطتها السمات الرئيسية للمشهد. إننا بحاجة إلى أن نشهد وقفا مستداما للتصعيد في سورية بغية التوصل إلى وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد، فضلا عن اتباع نهج تعاوني لمكافحة الجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن. ويلزم أن تعمل جميع الجهات الفاعلة في امتثال كامل للقانون الدولي الإنساني لكفالة حماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية.

إن الظروف الاجتماعية والاقتصادية في سورية لا تطاق وعلى شفا الانهيار. فالتمويل يتضاءل، في حين أن الاحتياجات الإنسانية أعلى من أي وقت مضى – بل إنها تهدد الأمن الغذائي. وسيطلعنا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على المزيد من المعلومات بشأن ذلك. واسمحوا لي أن أوجه هنا نداء قويا إلى الجهات المانحة لتمويل جميع ركائز استجابة الأمم المتحدة. وبعد انتهاء صلاحية قرار المجلس المتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية عبر الحدود (القرار 2672 (2023))، يجب أن نواصل السعي إلى إيجاد حلول لكفالة استمرار إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود وعبر خطوط التماس.

وفي غضون ذلك، يمر الاقتصاد بضائقة شديدة للغاية بسبب طائفة واسعة من العوامل التي أوضحتها للمجلس مرات عديدة من قبل. ونشهد الآن وقوع الهياكل الأساسية الحيوية، بما في ذلك الكهرباء، تحت ضغط كبير. ومن الأهمية بمكان أن نكفل تجنب أي آثار سلبية للجزاءات على السوريين العاديين والتخفيف من حدتها، بما في ذلك من خلال استمرار الجهود النشطة التي تبذلها الدول التي تفرض الجزاءات لمواجهة الامتثال المفرط.

وبالمثل، فإن الشواغل الأساسية التي لا يزال النازحون يقاسونها – وهي سبل كسب العيش من ناحية والمسائل المتعلقة بالحماية من ناحية أخرى – تعني أن اللاجئين والنازحين داخليا لم يشهدوا بعد الظروف التي تهيئ عودتهم الآمنة والكريمة والطوعية. ومع ذلك، تبقى قنوات الحوار مفتوحة، حيث نواصل نحن وزملاؤنا العاملون في المجال الإنساني تقييم إعلانات الحكومة السورية.

إن التحديات التي نواجهها في الميدان سمات نزاع لا يمكن لجهة فاعلة واحدة أو مجموعة من الجهات الفاعلة القائمة حلها بمفردها. ولا يمكن التصدي لتلك التحديات على نحو مستدام بدون إرساء عملية سياسية تحرز تقدما حقيقيا نحو إيجاد حل سياسي يعالج المسائل الواردة في القرار 2254 (2015).

وقد أتيحت لي الفرصة لأن استعرض حالة العملية السياسية وأؤكد أهمية دفع العملية قدما عندما التقيت بنائب وزير الخارجية السوري في جنيف ورئيس هيئة التفاوض السورية في الدوحة. وقد حملت رسائل مماثلة إلى الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة هذا الشهر، حين التقيت بكبار المسؤولين الروس والأمريكيين والإيرانيين والعرب والأوروبيين واليابانيين. وقد ذكّرت الجميع بأن التعاون الدولي ضروري لإعادة العملية السياسية السورية إلى مسارها الصحيح.

لقد بعث تعطيل عمل اللجنة الدستورية لمدة عام ونصف العام – إلى حد كبير بسبب ما ينبغي أن يشكّل مسألة ثانوية، وهي محل الانعقاد – بإشارة خاطئة وكان بمثابة نكسة. وعلى الرغم من أن المسألة لا تتصل بسورية، فقد بذلت كل جهد ممكن لتسهيل التوصل إلى حل، وأعربت عن تقديري لجهود الآخرين أيضا في ذلك الصدد. ومع ذلك، يمكنني أن أؤكد من خلال المشاورات الواسعة التي عقدتها أنه ليس ثمة محل معروض لانعقاد اللجنة الدستورية في المنطقة ويحظى بتوافق في الآراء. وفي الواقع، ليس هناك ما يشير إلى أن هذا سيتغير في أي وقت قريب.

وفي ظل هذه الظروف، ما فتئت أناشد الجميع أن نجد سبيلا عمليا للمضي قدما. ودعونا جميعا نحترم طابع اللجنة الدستورية التي

يقودها السوريون ويمتلكون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة. وينبغي للالتزامات التي تعهدت بها الأطراف السورية عندما وافقت على إنشاء اللجنة – وإطلاق عملية مستمرة في جنيف – أن توجه الطريق إلى الأمام. نعم، يمكننا الاستمرار في استكشاف محلات بديلة لتحقيق توافق الآراء، لكن في غضون ذلك، ينبغي أن نجتمع معا لتمكين عودة اللجنة الدستورية للانعقاد في جنيف.

وأود أن أذكّر المجلس بأن المقترحات المتعلقة بتدابير بناء الثقة خطوة بخطوة مطروحة على الطاولة. ومن شأن هذه التدابير أن تعود بالنفع على جميع السوريين وتعطي زخما سياسيا مهما للعملية السياسية. وهناك حاجة إلى التفاعل والتنسيق وتبادل المعلومات للانتقال من الإشارات الغامضة إلى بناء ثقة حقيقية من خلال اتخاذ إجراءات منسقة ومتبادلة وقابلة للتحقق منها. وثمة خطوات ملموسة يمكن القيام بها إذا عملنا بتلك الطريقة. وأواصل بذل مساعي الحميدة مع الأطراف السورية والجهات الفاعلة الإقليمية والجهات الدولية صاحبة المصلحة في ذلك الصدد.

ويعتمد إرساء عملية سياسية ذات مصداقية بنفس القدر على إشراك أوسع طيف من السوريين. وفي السنوات الثماني التي انقضت منذ إنشاء غرفة دعم المجتمع المدني، أحرز تقدم كبير على صعيد المجتمع المدني السوري بمختلف أنواعه ووجهات نظره، فأصبح يعمل معا بشكل متزايد. وهم يعملون كمصدر للمشورة والإلهام وتقديم الدعم لبناء السلام على مستوى القاعدة الشعبية وجهود الإغاثة الإنسانية والدعوة. وقد سررت للغاية بإجراء تبادل مستفيض للآراء في شكل اجتماع افتراضي مع أكثر من 130 مشاركا في غرفة دعم المجتمع المدني من جميع أنحاء سورية، سواء كانوا مقيمين حاليا داخل سورية أو في البلدان المجاورة أو في الشتات الأوسع.

وقد سررت بالتواصل مع المجلس الاستشاري للمرأة السورية هذا الشهر. وهن لا تزلن قلقات جدا من احتمال تصاعد العنف في المنطقة والنقص النسبي في التركيز على سورية. كما انخرطت النساء الأعضاء في المجلس الاستشاري للمرأة مع أعضاء شبكة الوسيطات في منطقة البحر الأبيض المتوسط وبحثن سبل تعزيز الدور السياسي للمرأة في سياقات مختلفة في سورية والمنطقة.

ومع اقتراب عام 2023 من نهايته، لا يبدو أنه من قبيل المصادفة أن تجدد العنف وأن بلغت الإحباطات الشعبية، بما في ذلك الاحتجاجات، ذروتها في وقت لاحق من العام. وقد حدث ذلك في نفس الوقت الذي لم تتحقق فيه الآمال السياسية المتزايدة من مختلف الأطراف في أعقاب التحركات الدبلوماسية المختلفة، وبدأ الزخم يتلاشى. وينبغي أن يذكرنا ذلك بأن الوضع الراهن غير مستدام وغير مقبول وأنه لا يمكن ترك هذا النزاع من دون معالجة. كما يظهر أنه من غير المرجح أن تعالج النهج الجزئية أعماق يأس السوريين أو احتواء النزاع بشكل مستدام. ولذلك، فإن ثمة حاجة واضحة في عام 2024 إلى إعادة التركيز على العملية السياسية التي دعا إليها القرار 2254 (2015) قبل ثماني سنوات.

ويجب أن يشهد العام المقبل ضخ زخم جديد في البحث عن حل توفيقي لمسار سياسي للمضي قدما. إنني أناشد الجميع أن يتصرفوا بطريقة تمكن اللجنة الدستورية من أن تستأنف، على الأقل في البداية في جنيف، وأن يتم الاتفاق على تدابير بناء ثقة متبادلة وقابلة للتحقق وموازية وتنفيذها. وبالمثل، أذكر جميع الأعضاء بأن الفرص السانحة هذه لا يمكنها في حد ذاتها أن تحل النزاع. فيجب علينا أن نتطلع إلى المشاركة عبر مجموعة شاملة من المسائل التي تهم الأطراف ذات الصلة بطاقة جديدة وتفكير جديد وإرساء الأساس لنهج واقعي وشامل متعدد الأطراف يشمل جميع الجهات الفاعلة وجميع المسائل التي تقع في صميم النزاع. فذلك هو السبيل لوقف مد العنف والأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية والإنسانية المتدهورة بسرعة والتحرك نحو تسوية سياسية تفاوضية يمكن أن تمكن السوريين من تحقيق تطلعاتهم المشروعة، بل واستعادة سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية وفقا للقرار 2254 (2015).

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة دوتن.

السيدة دوتن (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد برهنت سنة 2023 أنها سنة أخرى مليئة بالصعوبات لشعب سورية. فقد بدأت بزلازل مدمرة ضربت تركيا وشمال وغرب سورية، مسفرة عن مقتل عشرات الآلاف من الأشخاص ومتسببة في أضرار واسعة النطاق في كلا البلدين. وفي سورية، وقعت الزلازل عندما كانت الاحتياجات أصلا في أعلى مستوياتها منذ بداية النزاع. وألحقت ضررا بما يقرب من 9 ملايين شخص في جميع أنحاء البلد وقتلت ما لا يقل عن 900 5. وتشرد الملايين، وتضرر أو دمر عدد لا يحصى من مرافق الخدمات الأساسية. واستجابت الأمم المتحدة وشركاؤنا في المجال الإنساني فور وقوع الزلازل. فقدمنا الإسعافات الأولية ورعاية الصدمات النفسية والمساعدة الغذائية ودعم بالمأوى. وقدمنا دعما نفسيا واجتماعيا وبرمجة حماية. ودعمنا إزالة الأنقاض وعملنا على استعادة الخدمات الأساسية بشكل عاجل. لكن، لا يزال الضرر المدمر والواسع النطاق الذي لحق بالبنية التحتية بسبب الزلازل محسوسا بشكل حاد بعد 10 أشهر – بل وأكثر من ذلك في خضم الأزمة الاقتصادية الحالية. فقد فقدت حوالي 000 60 أسرة منازلها، في حين تضررت مئات الآلاف من المنازل وآلاف المدارس ومئات المرافق الصحية.

ودعمنا، بالعمل مع شركائنا، إصلاح المستشفيات والمدارس والأسواق والطرق وخطوط المياه وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك من خلال المشاريع الممولة من الأموال المجمعة التي يديرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ويجب علي أن أنوه بسخاء جهاتنا المانحة، التي حشدت بسرعة ومولت نداء زلزال سورية. غير أن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. فالناجون يعانون من صدمات مروعة بينما يصارعون الآثار المادية للدمار، وقدرتنا على تلبية الاحتياجات الدائمة والمتزايدة في جميع أنحاء البلد مقيدة بشدة بسبب نقص الموارد. ويشمل ذلك تمويل مبادرات الإنعاش المبكر، التي يمكن أن تعالج المعاناة الناجمة عن الزلازل مع تقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية.

وشهدت سنة 2023 للأسف عودة الأعمال العدائية في شمال سورية إلى مستويات لم نشهدها منذ عام 2019. وأدى القتال في شمال غرب وشمال شرق سورية إلى مقتل أو إصابة مئات المدنيين، منذ أغسطس/آب. وأجبر عشرات الآلاف من الناس على تحمل صدمة التشرد – وكثير منهم أجبروا، في الواقع، على أن يعيشوها مجددا. وتسببت الأعمال العدائية في إلحاق المزيد من الأضرار بالمرافق المدنية، بما في ذلك البنية التحتية الحيوية، حارمة ملايين الأشخاص من الحصول على الكهرباء والمياه الصالحة للشرب والتعليم والخدمات الصحية الأساسية. وأذكر جميع أطراف النزاع بضرورة اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب إلحاق الأضرار بالمدنيين وتقليلها إلى الحد الأدنى. ويذكرنا تصاعد القتال بأن الصراع في سورية لم ينته بعد. وبالنسبة للعاملين في المجال الإنساني، فإنه يدل مرة أخرى على أنه بدون إحراز تقدم نحو إنهاء النزاع، سيكون من المستحيل تلبية الاحتياجات الإنسانية الواسعة النطاق في البلد بشكل فعال على أي أساس مستدام.

وعلى تلك الخلفية، تظل عمليات الإغاثة عبر الحدود شريان حياة لا غنى عنه لأكثر من 4 ملايين شخص محتاج في شمال غرب سورية. وموافقة الحكومة السورية للأمم المتحدة باستخدام معبر باب الهوى لإيصال المساعدات الإنسانية سارية حاليا حتى 13 كانون الثاني/يناير 2024. فقد مددت الموافقة على استخدام معبري باب السلام وباب الراعي – التي منحت في البداية في أعقاب الزلازل التي وقعت في شباط/فبراير، في تشرين الثاني/نوفمبر لمدة ثلاثة أشهر إضافية – حتى 13 شباط/فبراير 2024.

وكما قلنا مرارا، فإن الحجم الهائل للاحتياجات في جميع أنحاء البلد يؤكد الحاجة الملحة إلى زيادة إيصال المعونة عبر جميع الطرائق. والأمم المتحدة ملتزمة بمواصلة الانخراط لضمان بقاء المعابر الحدودية الثلاثة مفتوحة. وسنطلب رسميا من الحكومة السورية، في الأيام المقبلة، تمديد موافقتها على استخدام معبر باب الهوى الحدودي طالما استمرت الاحتياجات الإنسانية. وستواصل الأمم المتحدة كذلك الدعوة إلى وصول المساعدات الإنسانية بشكل مستدام ويمكن التنبؤ به عبر سورية من خلال جميع الوسائل الممكنة، سواء عبر الحدود أو عبر خطوط التماس.

وقد تجلت الفوائد الهائلة لزيادة إمكانية الوصول بشكل واضح في أعقاب التدابير الطارئة التي اتخذتها الحكومة السورية بعد الزلازل. فقد سمحت تلك الإجراءات لوكالات الأمم المتحدة بإرسال أكثر من 300 بعثة إلى شمال غرب سورية. وتمكن زملاؤنا من التواصل مباشرة مع السكان المتضررين هناك، وإجراء تقييمات للاحتياجات وتحسين رصد المشاريع والبرامج. ومن خلال تلك البعثات، يمكننا أيضا العمل بشكل وثيق مع النساء والفتيات والمدافعين عن مجتمعاتهن لتعزيز تدخلاتنا استجابة للحواجز الجنسانية القائمة التي تعيق حصول النساء والفتيات على الخدمات الحيوية المنقذة للحياة. وكانت تلك البعثات مكسبا صافيا، مؤدية إلى تعزيز الكفاءة العامة للاستجابة الإنسانية في شمال غرب سورية، ونتطلع إلى رؤيتها تستمر. وللأسف، بينما تجني إمكانية الوصول فوائد في مكان، تشكل لنا النكسات صعوبات في مكان آخر. فقد علقت الرحلات الجوية التابعة للأمم المتحدة التي تعتبر ضرورية لنقل موظفي الأمم المتحدة والشحنات الطبية الحيوية التي يمكن التحكم في درجة حرارتها، منذ 12 تشرين الأول/أكتوبر، بسبب الهجمات المتكررة على مطاري دمشق وحلب.

وكما ذكرت سابقا فيما يتعلق بالاستجابة المستمرة للزلزال، فإن نقص التمويل يحد بشدة من قدرتنا على الاستجابة للاحتياجات المتزايدة في جميع أنحاء سورية. وقبل أسبوعين من نهاية العام، لم تمول خطة الاستجابة الإنسانية لسورية لسنة 2023 سوى بنسبة 33 في المائة – حيث تم تلقي 1.8 بليون دولار فقط من أصل ال 5.4 بلايين دولار المطلوبة. وبالمقارنة، مولت خطة الاستجابة للعام الماضي بنسبة 52 في المائة.

وكما حذرنا مرارا وتكرارا، فإن نقص الموارد يحد بشدة من قدرتنا على تقديم المساعدة الحيوية المنقذة للحياة لملايين الأشخاص المحتاجين. وفي أعقاب التخفيضات التي أعلنها برنامج الأغذية العالمي في تموز/يوليه، والتي خفضت المساعدة الغذائية لنحو 40 في المائة ممن يتلقونها، شهدنا الأسر تلجأ بشكل متزايد إلى آليات التكيف السلبية، مثل التخفيضات الحادة في الاستهلاك الغذائي اليومي وزيادة عمالة الأطفال وتنامي سوء التغذية وسط الأطفال. وقد اضطر برنامج الأغذية العالمي، منذ إحاطتنا الأخيرة للمجلس (انظر S/PV.9487)، إلى الإعلان عن تخفيضات إضافية، مما أدى إلى وقف برنامجه الرئيسي للمساعدة الغذائية – الذي كان يعيل ملايين الأسر في سورية لأكثر من عقد من الزمان – بصورة تامة.

واعتبارا من يناير/كانون الثاني، لن يحصل 5,5 مليون شخص استفادوا من عمليات توزيع الأغذية العامة في بداية عام 2023 على تلك الأغذية بعد الآن. وهذه التخفيضات الجديدة، التي تأتي وسط أزمة اقتصادية متفاقمة، سيكون لها تأثير أكثر تدميرا. وبحزن عميق، تتوقع تقييماتنا الأولية مزيدا من الانخفاض في الأمن الغذائي في عام 2024، بما في ذلك زيادة بنسبة 29 في المائة في معدلات انعدام الأمن الغذائي الحاد بين النازحين الذين يعيشون في المخيمات والمواقع غير الرسمية. وفي هذا السياق، ستكون عواقب نقص تمويل المساعدات الغذائية مدمرة.

إن الحالة لا تطاق ولا مبرر لها. وكما ذكرنا المبعوث الخاص مرة أخرى اليوم، يجب إحراز تقدم عاجل نحو السلام إذا أردنا أن يكون لدى الشعب السوري أي أمل في مستقبل أفضل. فليكن عام 2024 هو عام إحراز تقدم حقيقي.

وفي غضون ذلك، يجب علينا جميعا أن نضاعف جهودنا للحفاظ على حياة الشعب السوري وآماله. وظل طلبنا ثابتاً. نحن بحاجة إلى حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. ونحن بحاجة إلى وصول مستدام للمساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء البلد، من خلال جميع الطرائق. ونحن بحاجة إلى تمويل عاجل وكاف للحفاظ على الاستجابة الإنسانية المنقذة للحياة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة دوتن على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، غير بيدرسن، ومديرة شعبة

تمويل الأنشطة الإنسانية وتعبئة الموارد في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة دوتن، على إحاطتيهما بشأن الحالة السياسية والإنسانية في الجمهورية العربية السورية.

يتسبب التصعيد غير المسبوق وعدد الضحايا في منطقة النزاع الفلسطيني الإسرائيلي في توترات إضافية في الدولة الصديقة سورية. وعلى خلفية العملية العسكرية الإسرائيلية الوحشية في قطاع غزة والغارات المسلحة المستمرة في الضفة الغربية، حدثت زيادة ملحوظة في عدد القوات والتشكيلات في المنطقة. إن تزايد عدد الغارات التي تشنها القوات الجوية الإسرائيلية على أهداف سورية، ولا سيما في مطاري دمشق وحلب، اللذين يشكلان البوابات الرئيسية لدخول المعونة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة إلى سورية، فضلا عن تزايد تبادل الضربات على الخط الأزرق بين لبنان وإسرائيل، يمكن أن يجر سورية إلى مواجهة إقليمية واسعة النطاق. ولا يمكن السماح بحدوث ذلك.

وفي الوقت نفسه، لا تزال التحديات القائمة في البلد قائمة وتزداد سوءا – بؤرة الإرهاب في إدلب، والاشتباكات بين الأكراد والتشكيلات الموالية لتركيا وعدم الاستقرار في الجنوب، بما في ذلك المنطقة التي تسيطر عليها الولايات المتحدة بالقرب من التنف. ونلاحظ أنه في سياق الحالة في قطاع غزة، يستغل زملاؤنا الأمريكيون بنشاط فرضية الدفاع عن النفس ومكافحة التهديد الإرهابي، مؤكدين دون مبرر أن هذا الحق لا تتمتع به إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، فحسب، بل تتمتع به أيضا واشنطن وحلفاؤها، الذين يحتلون أجزاء من الأراضي السورية بصورة غير قانونية، بذريعة محاربة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة.

وفي الوقت نفسه، تواصل الولايات المتحدة حرمان دمشق من الحق في محاربة جماعة "هيئة تحرير الشام" الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن في إدلب والحق في الدفاع عن النفس ضد الهجمات الإسرائيلية التعسفية. وبالنظر إلى هذه الظروف، فإن صمت زملائنا الغربيين يصم الآذان. ويجب أن يفهموا المخاطر الناجمة مباشرة عن هذه الأعمال المتهورة.

وندين بشدة الضربات المستمرة على أراضي الجمهورية العربية السورية باعتبارها انتهاكا صارخا للسيادة السورية والأحكام الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وفي سياق النهوض بالتسوية السياسية السورية من خلال القرار 2254 (2015)، نؤيد باستمرار وثبات استئناف عمل اللجنة الدستورية، بوساطة الأمم المتحدة. وقد أعرب عن التأييد لذلك أيضا في الإعلان المشترك الصادر عن الدورة السادسة لمنتدى التعاون العربي – الروسي، على مستوى وزراء الخارجية، الذي اختتم أعماله في مراكش، المغرب. ويشير الإعلان إلى الرغبة في استئناف العمل على المسار الدستوري السوري، بمساعدة من الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نثق بأن السيد بيدرسن سيقدم المساعدة للأطراف السورية لإيجاد منصة جديدة مقبولة من الطرفين للجنة الدستورية، دون تشتيت الجهود، في الوقت نفسه، في مجالات أخرى لا يدعمها السوريون أنفسهم.

وما زلنا مقتنعين بضرورة ضمان الحق الأساسي في العودة للاجئين السوريين، على النحو المنصوص عليه في القرار 2254 (2015)، مع التنسيق الصارم لتلك الجهود مع دمشق. وفي ذلك الصدد، نود أن ننوه بالمرسوم الذي أصدره الرئيس بشار الأسد في 16 تشرين الثاني/نوفمبر بشأن العفو العام عن مواطني البلد. ويهدف قرار قيادة الجمهورية العربية السورية، بالإضافة إلى العفو الصادر عام 2022، إلى تسهيل عودة المواطنين السوريين إلى وطنهم. وعلاوة على ذلك، أظهرت الحكومة السورية استعدادها لتيسير المصالحة المدنية من خلال تدابير ملموسة والعمل على مسار مسألة الأشخاص المحتجزين والمفقودين، وبالتالي المساهمة في تنفيذ القرار 2254 (2015).

كما يشير الإعلان المشترك للدورة السادسة لمنتدى التعاون العربي – الروسي، المنعقدة على مستوى وزراء الخارجية، إلى أهمية تجاوز أزمة اللاجئين وتداعياتها التي يواجهها السوريون أنفسهم والدول المضيفة. كما يشير إلى ضرورة تعزيز التعاون بين الحكومة السورية والدول المضيفة من أجل تسهيل عملية العودة الطوعية والكريمة

والآمنة اللاجئين إلى ديارهم ووضع حد لمحنتهم، بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتشير الوثيقة نفسها إلى أهمية ضمان إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق السورية، دون تسييس. ومع ذلك، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية في سورية، فإن أسباب القلق آخذة في التزايد. كما ينظر العاملون في المجال الإنساني في البلد إلى الحالة بنفس الطريقة. إن الافتقار إلى التمويل الكافي، والظروف السياسية لمساهمات المانحين، وضغط الجزاءات من البلدان الغربية، بل والنهج العام المسيس الذي يمنع العمليات الإنسانية في ذلك البلد العربي، كلها عوامل تتسبب في تدهور الحالة في الميدان بسرعة. وندعو فريق الأمم المتحدة القطري في دمشق إلى تطوير نهج أكثر فعالية لمساعدة السوريين المحتاجين في جميع مناطق البلد، دون تمييز.

والمطلوب الآن من المنسق المقيم للأمم المتحدة هو أن يبدي الإرادة السياسية وأن يقدم تقريرا عن الأثر السلبي للجزاءات الانفرادية على الحالة في ذلك البلد. وتلك هي الولاية الواردة في مشروع قرار للجنة الثانية، الذي اعتمدته الجمعية العامة أول أمس، في 19 كانون الأول/ديسمبر. وتنطبق ولاية رصد الأثر السلبي للجزاءات على الفريق القطري بأكمله، بما في ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وكان ينبغي سحب المذكرة الإرشادية الداخلية للأمانة العامة المعنونة "معايير ومبادئ المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في سورية"، والتي تربط صراحة أعمال إعادة الإعمار في ذلك البلد بالتقدم على المسار السياسي، منذ فترة طويلة. وهي ليست سوى استجابة مباشرة للأمانة العامة للمواقف الغربية المعادية لسورية، الأمر الذي يلقي بظلاله على حياد جميع موظفي الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

وفي 10 تشرين الثاني/نوفمبر، مددت الحكومة السورية الإذن للأمم المتحدة باستخدام معبري باب السلام والراعي لمدة ثلاثة أشهر أخرى – أي حتى 13 شباط/فبراير 2024. في 13 كانون الثاني/يناير 2024، سينتهي التفويض المؤقت للأمم المتحدة باستخدام معبر باب الهوى. ومصير التفويض متعلق بقرار سيادي لدمشق، كجزء من الحوار الثنائي بين الحكومة السورية والأمم المتحدة.

وعلى أية حال، نفهم أن الإمكانات الإنسانية لمعبر باب الهوى ينبغي ألا يستخدمها موظفو الأمم المتحدة من مكتب غازي عنتاب للقيام بزيارات تلقائية إلى إدلب لا يتم تنسيقها مع دمشق. وينبغي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يقدم التقارير بشكل صارم إلى سلطات الجمهورية العربية السورية بشأن هذه المسألة. ونعلم أن الأمم المتحدة تخطط أخيرا لإرسال قافلة مساعدات إنسانية عبر خطوط التماس إلى المناطق الشمالية الغربية من سورية بحلول نهاية العام – وهي الأولى منذ عدم تجديد القرار 2672 (2023). ونحن نعول على نجاح العملية. في نهاية المطاف، كما يقولون لنا باستمرار، لا تزال الاحتياجات الإنسانية في المناطق الخارجة عن سيطرة دمشق في ذلك الجزء من البلاد مرتفعة. وبصفة عامة، نحن مضطرون إلى أن نشير إلى أن زملاءنا الغربيين وزملاءنا في الأمانة العامة لا يُشككون في الحاجة إلى هذه القوافل، ولكنهم ما زالوا لا يعملون. ولا نرى أي حماسة خاصة من جانبهم للعمل مع أولئك الذين يسمونهم بجبن "السلطات على الأرض" لتصحيح الوضع غير المقبول على الإطلاق والذي يُقوض الفرضية القائلة بأن المعونة للسوريين في إدلب يجب أن يتم تسليمها بكل الوسائل الممكنة. إن الاستنتاج الذي يمكن استخلاصه من كل ذلك هو أن زملاءنا الغربيين لا يهتمون بمعاناة السوريين، تماماً كما لا يهتمون بمعاناة سكان غزة. فكل ما يهمهم هو الألعاب الجيوسياسية ودعم عملائهم في المنطقة، بغض النظر عن جرائمهم.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والمديرة دوتن على إحاطتيهما الواقعيتين.

مع اقتراب عام 2023 من نهايته، لا تزال العملية السياسية السورية متوقفة بشكل محبط، ويعاني الشعب السوري بشكل كبير. ويواصل مجلس الأمن مناقشة الملفات السياسية والإنسانية كل شهر على نحو محق. إلا أننا لا نملك سوى القليل من النتائج التي نظهرها لعملنا. منذ أكثر من 12 عاماً، شن نظام الأسد حرباً وحشية ضد

الشعب السوري. علاوة على ذلك، لا يزال السوريون يعانون من الآثار المدمرة لزلازل شهر شباط/فبراير. ومع ذلك، وبدلاً من الانخراط في عملية سياسية، صعّد نظام الأسد في الأشهر القليلة الماضية هجماته على شعبه في شمال غربي سورية. ونعلم جميعاً أن مسؤولية هذه الحرب تقع على عاتق نظام الأسد. إن الصور والروايات المؤلمة لهجمات النظام بالأسلحة الكيميائية على ضواحي دمشق التي كانت تحت سيطرة المعارضة لن تتلاشى أبداً من ضميرنا. كما أننا لن ننسى القصف الواسع النطاق في حمص، والمذابح في حلب، والقصف الحالي الذي يقتل المدنيين في إدلب.

قبل يومين فقط، صوتت الجمعية العامة على مشروع قرار شاركت الولايات المتحدة في تيسيره (A/C.3/78/L.43) بشأن حالة حقوق الإنسان في سورية ذكّر العالم بالانتهاكات التي يريدنا النظام أن ننساها: استخدام الأسلحة الكيميائية، والقتل خارج نطاق القضاء، والتعذيب، وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والاعتقالات الجائرة، والاختفاء القسري، والعنف الجنساني. إننا ننضم إلى غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تكرار دعوة النظام السوري إلى الإفراج الفوري عن جميع المحتجزين تعسفياً وتقديم معلومات عن عشرات الآلاف من المفقودين. ونشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بأن العنف قد وصل إلى أسوأ مستوى له منذ عام 2019. إن مئات الوفيات بين المدنيين التي تسبب بها النظام والهجوم الروسي في إدلب تبعث على قلق بالغ. والدمار الذي ألحقاه بالبنية التحتية والتهديدات التي يشكلانها للعمليات الإنسانية تعرض مئات الآلاف من الناس للخطر خلال أشهر الشتاء الباردة.

وبينما نرحّب بتمديد الترتيب المتفق عليه بين الأمم المتحدة والنظام لمدة ثلاثة أشهر للنفاذ عبر معبري باب السلام والراعي للوصول إلى المناطق المحتاجة في شمال غربي سورية، فإننا نؤكد أيضاً أن نهجاً تدرجياً كهذا لا يلبّي تماماً الحاجة الإنسانية الملحة. وما زلنا نشدد على أهمية الوصول المستدام الذي يمكن التنبؤ به، ولا سيما لتحسين الكفاءة والسماح بما يكفي من الموظفين والتخطيط. ونلاحظ أن المناقشات بين الأمم المتحدة والنظام بشأن تجديد الوصول عبر الحدود عبر معبر باب الهوى الحيوي مستمرة. ونؤيد جهود وكيل الأمين العام غريفيث في ذلك الصدد ولا نزال نأمل في التوصل إلى نتيجة إيجابية.

وبينما تستعد البرازيل لاختتام فترة عضويتها في المجلس، نود أن نعترف بالتعاون الوثيق بين القائمين على صياغة القرارات الإنسانية، البرازيل وسويسرا، لتركيز عمل المجلس على احتياجات الشعب السوري، ونتطلع إلى مواصلة تقديم التقارير إلى المجلس والاهتمام الوثيق بهذا الملف. وبينما ندعو إلى الهدوء في سورية، نكرر أيضاً إدانتنا للهجمات التي تشنها جماعات الميليشيات المتحالفة مع إيران على أفراد الولايات المتحدة ومنشآتها في العراق وسورية. وقد ردت الولايات المتحدة دفاعاً عن النفس، ونؤكد من جديد أن تلك الهجمات التي تشنها الجماعات المتحالفة مع إيران يجب أن تتوقف. ونشاطر المبعوث الخاص بيدرسن مخاوفه بشأن التداعيات الإقليمية. وفي هذه اللحظات يجب أن نثابر وأن نظل ملتزمين بالتوصل إلى حل للنزاع يرتكز على السوريين وبقيادتهم وفقاً للقرار 2254 (2015)، وهو خريطة الطريق الوحيدة القابلة للتطبيق للتوصل إلى حل دائم للنزاع. لقد انقضى أكثر من ثماني سنوات منذ أن اتخذ المجلس ذلك القرار بالإجماع. ويتعين على جميع البلدان الجالسة على هذه الطاولة أن تؤدي دورها وأن تساعد على تنفيذ جميع جوانب القرار.

لقد انتظر الشعب السوري وقتاً أطول بكثير مما ينبغي. ونؤيد جهود المبعوث الخاص لدفع العملية السياسية قدماً وعقد اللجنة الدستورية من جديد في أقرب وقت ممكن. تتابع الولايات المتحدة عن كثب الاحتجاجات الشعبية في السويداء، تماماً كما فعلنا عندما اندلعت المظاهرات المؤيدة للديمقراطية لأول مرة في مدينة درعا القريبة منها في عام 2011. يستحق الشعب السوري المستقبل الذي ناضل من أجله بشدة، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

السيدة بيريسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أتكلم باسم البرازيل وسويسرا بوصفهما القائمين على الصياغة بشأن الملف الإنساني السوري. ونشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن ومديرة

شعبة تمويل الأنشطة الإنسانية وتعبئة الموارد التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة ليزا دوتن، على إحاطتيهما. كما نعرب عن تقديرنا لحضور ممثلي سورية وتركيا وإيران في هذه الجلسة. هذا هو البيان المشترك الأخير، مع البرازيل، قبل أن يختتم شريكنا الموقر في الصياغة فترة عضويته في مجلس الأمن. ونود أن نشكره على تعاونه الممتاز طوال فترة ولايته. ونحن سنفتقده ونغتنم هذه الفرصة للنظر إلى الوراء لهذا العام وإلى التطورات المستقبلية.

كما نعلم جميعاً، في عام 2023، عانى الشعب السوري من صعوبات شديدة. وقد أثر الزلزال، الذي كان مركزه تركيا، بشكل كبير على شمال سورية. فقد خسر الناس منازلهم وعائلاتهم وأفراد مجتمعهم في غضون دقائق. وقتل ما لا يقل عن 6 000 شخص، وأصيب الكثيرون، ودمرت آلاف المباني. وأدى ذلك إلى مزيد من التدهور في الحالة الإنسانية المتردية أصلاً. وزاد عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس بنسبة 25 في المائة على الأقل. وأدى عدم كفاية البنية التحتية الصحية في المخيمات المؤقتة للنازحين داخلياً واستمرار الجفاف الشديد وندرة المياه إلى انتشار فاشية الكوليرا في معظم أنحاء سورية. وكانت حملة التطعيم الواسعة النطاق التي قامت بها الأمم المتحدة مفيدة في تحويل حالات الكوليرا إلى حالات عدوى أكثر اعتدالاً وأكثر قابلية للإدارة. ومع ذلك، فهي لا تزال مصدر قلق.

وفي الوقت نفسه، يستمر انعدام الأمن الغذائي في الارتفاع، ويتزايد الإبلاغ عن حالات سوء التغذية الحاد، وخاصة بين الأطفال، كما سمعنا للتو. ومع ذلك، وبسبب نقص الأموال، اضطر برنامج الأغذية العالمي إلى خفض الحصص الغذائية بشكل كبير منذ الصيف، بينما سيتم في عام 2024 تخفيض عدد المستفيدين بشكل كبير. تنطوي هذه التخفيضات على عواقب بشأن الوصول إلى الخدمات الأساسية الأخرى، حيث سيتعين على الناس تحديد أولويات الاحتياجات، وتؤدي إلى زيادة آليات التكيف السلبية، مثل عمالة الأطفال والزواج المبكر. وقد أدت الزيادة المقلقة في أعمال العنف والهجمات في شمال شرقي وشمال غربي البلد منذ تشرين الأول/أكتوبر إلى النزوح الداخلي، وأودت بحياة الناس، وألحقت أضراراً جسيمة بالبنى التحتية المدنية.

وعلاوة على ذلك، أدت الغارات الجوية المتكررة على المطارين الرئيسيين في البلد إلى تعطيل رحلات المعونة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة، مما أعاق بشدة نقل السلع الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني. ونذكر بأنه يجب على جميع الأطراف احترام القانون الدولي الإنساني وضمان حماية المدنيين في جميع الأوقات. وعلاوة على ذلك، مرت الآلية العابرة للحدود لتقديم المساعدات بتحول كبير هذا العام. وفي أعقاب الدمار الذي خلفته الزلازل، وافقت سورية على فتح معبري باب السلام والراعي الحدوديين من أجل تسهيل الاستجابة لحالات الطوارئ. وتم تجديد التفويض المحدد زمنياً حتى 13 شباط/فبراير 2024. وفي يوليو/تموز، تحوّل تفويض الأمم المتحدة بتشغيل آلية باب الهوى لنقل المساعدات عبر الحدود من تركيا إلى شمال غربي سورية من تفويض يأذن به مجلس الأمن إلى ترتيب قائم على الموافقة، والذي من المقرر أن ينتهي في 13 يناير/كانون الثاني 2024.

وفي خضم ظروف الشتاء القاسية، نثق بأن جميع الأذونات سيتم تجديدها دون شروط أو حد زمني، بوصفها شريان الحياة الذي يعتمد عليه ملايين الأشخاص.

ويجب على الأطراف السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين وتيسير الحصول عليها. هذا التزام بموجب القانون الدولي الإنساني.

وجميع طرائق الوصول ضرورية – بما في ذلك عبر الحدود وعبر خطوط التماس – لدعم المحتاجين في جميع أنحاء سورية. ونأمل كذلك كفالة توفير التمويل الكافي للاستجابة الإنسانية من أجل ضمان تقديم المساعدة المنقذة للحياة وتنفيذ مشاريع الإنعاش المبكر.

ومن أجل منع هذا الانحدار القاتم من التحول إلى نظرة أكثر قتامة في عام 2024، تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية اتخاذ إجراء. وهناك حاجة ماسة إلى إيجاد حل سياسي يتماشى مع القرار 2254 (2015). وفي خضم الاضطرابات في غزة، وما يترتب عليها من آثار إقليمية، يجب على المجلس ألا ينسى محنة الشعب السوري.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن تقديرنا للأمم المتحدة والمنظمات الشريكة لها على عملها الدؤوب وجهودها في خدمة المحتاجين في سورية. فتلك الجهات الفاعلة الإنسانية تساعد على منع تفاقم الأزمة الإنسانية وتوفير الأمل الذي تشتد الحاجة إليه للناس من خلال حملات التطعيم ضد الكوليرا، وإيصال المواد الإنسانية، وتوفير الحصص الغذائية، والمياه، والصرف الصحي، وخدمات الصحة والحماية، والمساعدات المقدمة نقدا وبقسائم، وأكثر من ذلك بكثير. نحن نحتاج إلى كفالة سياق لتنفيذ عملها على نحو آمن وفعال. وبناء على دورنا في المجلس مع البرازيل حتى الآن، تلتزم سويسرا بالحفاظ على اهتمام المجلس المستمر بالحالة الإنسانية في سورية.

(تكلمت بالفرنسية)

أود الآن أن أدلي ببيان بصفتي الوطنية بشأن الحالة السياسية في سورية.

مع اقتراب انتهاء عام 2023، تشير سويسرا إلى أنه كان عاما مليئا بالمراحل المصيرية بالنسبة لسورية. أدت الزلازل التي وقعت في 6 شباط/فبراير، التي هزت بلدا دمرته الحرب بالفعل، إلى تجديد الجهود الدبلوماسية الإقليمية الجديرة بالترحيب تحت رعاية جامعة الدول العربية. ويبدو أن تلك الجهود الدبلوماسية قد توقفت، وهو ما لا يسعنا إلا أن نأسف له. إن الحالة السياسية الراهنة، مقترنة بتجدد حدة النزاع، تثير قلقنا الشديد. كما يساورنا القلق إزاء الخطر الجسيم المتمثل في حدوث تصعيد إقليمي كبير يمكن أن تنجر إليه سورية. ويجب أن نتجنب تلك الحالة بأي ثمن.

ونود الإشارة إلى أن وسائل حل النزاع في سورية معروفة. وهي واردة في القرار 2254 (2015)، الذي اعتمده مجلس الأمن قبل ثماني سنوات بالضبط. وخلال هذا الوقت المتسم بالتوترات الإقليمية الشديدة، من الملح بشكل خاص ضمان تنفيذه. والمطلوب، بالإضافة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، هو التزام متعدد الأوجه يشمل استئناف عمل اللجنة الدستورية. وفي هذا الصدد، نأسف لعدم إحراز تقدم كبير ونحث جميع الأطراف المعنية على العمل لتحقيق تلك الغاية بحسن نية وإلى التعاون مع المبعوث الخاص، الذي نشكره على جهوده لإعادة إطلاق العملية. ولا تزال سويسرا على استعداد لجعل جنيف متاحة لاستضافة اجتماعات اللجنة وغيرها من المحادثات أو المبادرات الرامية إلى تعزيز سلام دائم في سورية.

وبالنظر إلى الخسائر البشرية المأساوية التي وقعت في العام الماضي، ندعو مرة أخرى جميع الأطراف إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد وضمان حماية المدنيين. ومن الضروري أن تحترم جميع الأطراف القانون الدولي الإنساني وتكفل احترامه، ولا سيما مبادئ التمييز والتناسب والحيطة في سير الأعمال القتالية. ويتحتم حماية السكان المدنيين والأعيان المدنية، بما في ذلك البنية التحتية التي لا غنى عنها لبقاء السكان، ويجب على المجلس أن يجعل ذلك أولوية. فالشعب السوري بحاجة ماسة إلى ذلك. ولن تدخر سويسرا، من جانبها، جهدا في هذا الصدد.

وتود سويسرا أن تشيد بالجهود الرائعة التي يبذلها المجتمع المدني السوري. فتلك المنظمات تضطلع بدور حاسم في تخفيف حدة التوترات وتيسير المصالحة الوطنية. ويؤدي عملها، مثل عمل الآلية الدولية المحايدة المستقلة، دورا هاما في توثيق الجرائم الدولية، وهو أمر أساسي في مكافحة الإفلات من العقاب. ولذلك فإن عملها حاسم لتحقيق سلام دائم. ونود أن نؤكد من جديد كامل دعمنا لها ونشدد على ضرورة تزويدها بالموارد التي تحتاج إليها للاضطلاع بعملها.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيد غير بيدرسن والسيدة ليزا دوتن على إحاطتيهما.

وأود أن أشدد على نقطتين.

لا يمكن أن يتحقق سلام دائم وعادل في سورية، ولا استقرار في المنطقة، بدون وجود أفق سياسي. قبل ثماني سنوات، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار 2254 (2015)، الذي يدعو إلى القيام بعملية سياسية موثوقة وشاملة للجميع في سورية. ومع ذلك، لا نزال بعيدين عن تحقيق ذلك، بسبب تعنت النظام ورفضه تقديم أدنى تنازل. ولا تزال انتهاكات حقوق الإنسان متفشية، وغالبا ما تنعم بإفلات تام

من العقاب، ولا تزال المطالب السياسية تساق. ويستمر العنف ضد السوريين. والتفجيرات التي يقوم بها النظام ومؤيدوه في شمال غرب سورية مثال مؤسف على ذلك. إن حالة عدم الاستقرار الدائم هذه، التي يعد الاتجار بالكبتاغون نتيجة أخرى لها، تشكل تهديدا للمنطقة بأسرها.

ولم تهيأ الظروف لعودة اللاجئين بصورة طوعية وآمنة وكريمة إلى وطنهم. ولم تقدم دمشق بعد أي التزامات ملموسة في هذا الصدد. ونكرر الإعراب عن دعمنا لتلك البلدان التي تستضيف ملايين اللاجئين السوريين. وفي هذا السياق، فإن جهود الوساطة التي يبذلها السيد بيدرسن ضرورية، لأنه لا يزال يتعين القيام بكل شيء تقريبا، وأود أن أؤكد مجددا دعم فرنسا لجهوده. ولا بد أن نحافظ على اهتمامنا الجماعي وجهودنا الرامية إلى التوصل لحل سياسي للأزمة في سورية، لأن الأزمة التي تعتبر كامنة ستنفجر في نهاية المطاف إن لم تعالج أسبابها الجذرية، على نحو ما تبين لنا الحرب في غزة.

ولا تزال الحالة الإنسانية تزداد سوءا. فاستئناف الأعمال القتالية في الشمال الغربي والشمال الشرقي قد زاد من المعاناة الهائلة بالفعل للسكان المدنيين، التي لم يسلم منها هذا العام. كما تشعر فرنسا بقلق خاص إزاء انعدام الأمن الغذائي مع دخولنا فصل الشتاء. ومن الضروري حشد المزيد من الجهات المانحة لمساعدة سورية، كما ذكرتنا مديرة شعبة تمويل الأنشطة الإنسانية وتعبئة الموارد التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

وفي هذا السياق المتدهور بشدة، يجب أن تحترم جميع الأطراف في سورية القانون الدولي الإنساني. ومن الضروري بصفة خاصة ضمان وصول المساعدة الإنسانية، بشكل مؤكد، والقدرة على التنبؤ والشفافية، وكفالة سلامة العاملين في المجال الإنساني. وبالنظر إلى أن الإذن للأمم المتحدة باستخدام معبر باب الهوى ينتهي في 13 كانون الثاني/يناير 2024، فإننا نحث النظام السوري على تجديد هذا الإذن بدون تحديد مدته. كما يجب أن يستمر استخدام معابر إضافية.

ولا بد أن يبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره وأن تزود الأمانة العامة المجلس بتقارير مكتوبة عن الاستجابة الإنسانية في سورية.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان المشترك بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن.

نشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن والمديرة ليزا دوتن على إحاطتيهما، ونرحب بمشاركة ممثلي الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا في هذه الجلسة.

استمر تدهور الأزمة الإنسانية في سورية، حيث يحتاج عدد هائل من السوريين إلى أشكال مختلفة من المساعدة. وكما سمعنا مرة أخرى اليوم، للأسف، يتحمل الأطفال والنازحون وطأة أزمة الأمن الغذائي الحادة والمتصاعدة في البلد. وفي الوقت نفسه، ثمة نقص في الضروريات مثل المياه والكهرباء، حيث يضطر الملايين إلى العيش بدونها. وبالإضافة إلى التحديات الاقتصادية، فإن التخفيضات في الدعم الإنساني بسبب نقص التمويل والتدمير الوحشي للبنية التحتية الزراعية الناجم عن النزاع الذي طال أمده أدت إلى خلق أزمة داخل الأزمة.

وقد أدى تصاعد العنف في أجزاء من البلد إلى تفاقم المخاوف المتعلقة بالحماية، حيث لا يزال آلاف المدنيين نازحين وغير قادرين على العودة بأمان وطواعية إلى ديارهم. وكانت النساء والفتيات معرضات للخطر بشكل خاص في ظل هذه الظروف، حيث يتعرضن للعنف الجنساني في مخيمات النزوح. ونتيجة لذلك، فإن الحياة اليومية للنساء والفتيات السوريات يشوهها العنف الجنساني والزواج المبكر والقسري وتتسم بمحدودية الفرص والموارد.

وفي خضم هذه الأزمة التي لا تنتهي، يستمر نقص التمويل، حيث تم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لهذا العام بنسبة 33 في المائة فقط، وهي أدنى نسبة مساهمة مسجلة في السنوات الثلاث الماضية. وقد حد التمويل المنخفض من قدرة وكالات المعونة على توفير الدعم اللازم للسكان الضعفاء. ونكرر نداءنا إلى المجتمع الدولي لدعم القضية الإنسانية في البلد بغية تخفيف المعاناة الإنسانية هناك.

وبالنظر إلى الطبيعة المتردية للوضع الإنساني، تتعهد مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة بتقديم الدعم الكامل لأي طريقة لتقديم المعونة

تساعد أضعف الناس. ونحث الأطراف على التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة لتهيئة بيئة آمنة ومأمونة لإيصال المعونة الإنسانية بدون عوائق من خلال جميع الطرائق.

وبالنظر إلى العدد الكبير من المستفيدين من آلية إيصال المساعدات عبر الحدود، يحث الأعضاء الأفارقة الثلاثة الحكومة الوطنية السورية على تجديد الإذن باستخدام معبر باب الهوى الحدودي قبل انتهاء صلاحيته في كانون الثاني/يناير 2024. ذلك أمر حيوي للحفاظ على إمدادات المساعدة المنقذة للحياة بدون انقطاع في المنطقة. وعلى الرغم من النطاق الأوسع لنظام إيصال المساعدات هذا، يرى الأعضاء الأفارقة الثلاثة أن توزيع المساعدات عبر الخطوط الأمامية له نفس القدر من الأهمية وينبغي توسيعه لتكملة الإمدادات عبر الحدود.

من المؤسف أن الوضع السياسي في سورية مستمر في التدهور على الرغم من الجهود الدولية والإقليمية لإيجاد حل دائم للنزاع. لقد فشل الربيع العربي، الذي جدد الأمل في فجر جديد للديمقراطية في سورية، في تحقيق تطلعات الشباب. وبدلا من ذلك، لا تزال الحالة في سورية تتسم بعدم الاستقرار السياسي والعنف، مع عواقب وخيمة على حياة المدنيين ورفاههم.

إن تصاعد الأعمال العدائية العسكرية في البلد في الآونة الأخيرة، بدون اعتبار لحماية أرواح المدنيين، يزيد من عمق الأزمة. ونذكر الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. يجب على جميع الأطراف ممارسة أقصى درجات ضبط النفس واتخاذ خطوات استباقية نحو خفض التصعيد.

يجب أن تتذكر الأطراف المعنية أنه لا يمكن لأي مجموعة تحقيق النصر وسط الإراقة المستمرة للدماء. ولا يزال وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني شرطا لا غنى عنه لبدء العملية السياسية وفقا للقرار 2254 (2015). ويبقى الحل الأكثر عملية للنزاع هو عملية سياسية شاملة للجميع يقودها ويملكها السوريون يضطلع بها بدعم من المجتمع الدولي، تحت رعاية الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، يظل دور المبعوث الخاص غير بيدرسن حاسم الأهمية إذا أريد للعملية السياسية أن تتبلور إلى نتيجة ملموسة تجلب الراحة وتحيي آمال جميع السوريين. والالتزام الحقيقي بعملية السلام ودعم الأطراف لجهود المبعوث الخاص، بما في ذلك تدابير بناء الثقة على أساس خطوة مقابل خطوة، سيسهمان إسهاما كبيرا في كفالة التوصل إلى حل سلمي للنزاع. ومن شأن إعادة انعقاد الهيئة المصغرة للجنة الدستورية، بمشاركة نشطة من جميع الأطراف، إعطاء زخم للعملية السياسية. ولذلك، ندعو إلى توافق واسع في الآراء بشأن مقترحات المبعوث الخاص بالاستئناف الفوري لاجتماعات اللجنة، بدون مزيد من التأخير.

وترحب مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة بتقرير الأمين العام (A/78/627) عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 301/77 بشأن إنشاء المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية. وندعو إلى التعاون الكامل من جميع أصحاب المصلحة للمساعدة في معالجة محنة المحتجزين والمفقودين. إن أسر الضحايا تستحق أن تعرف مصير أحبائها.

في الختام، يكرر الأعضاء الأفارقة الثلاثة دعوتهم الجماعية لوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني والاستئناف الفوري للمفاوضات فيما بين الأطراف من أجل التوصل إلى تسوية سياسية تحقق السلام والاستقرار الشاملين والدائمين في سورية بما يتماشى مع القرار 2254 (2015). وحتى مع انتهاء فترة عضوية غانا وغابون في المجلس، نؤكد لشعب سورية تضامننا المستمر معه في سعيه إلى تحقيق السلام والأمن.

السيد سون تشيشيانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والمدير دوتن على إحاطتيهما.

يستمر جوار سورية في التدهور، وتستمر المخاطر غير المباشرة للحالة الفلسطينية – الإسرائيلية في التراكم. وقد كان لذلك تأثير معقد على الوضع في سورية. في الآونة الأخيرة، تعرضت عدة مواقع في سورية، بما في ذلك مطار دمشق، لغارات جوية متكررة. وتشعر الصين بقلق شديد إزاء ذلك.

وندعو جميع الأطراف المعنية إلى التزام الهدوء وممارسة ضبط النفس، والامتناع عن أي أعمال يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوترات، وألا تدخر جهدا للحد من المخاطر الأمنية الإقليمية. ينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما البلدان الكبرى، أن يضطلع بدور بناء في منع انتشار النزاع. إن الأولوية الملحة هي وقف جميع العمليات العسكرية غير القانونية في سورية وإنهاء الوجود العسكري غير القانوني لجميع القوات في البلد.

والتسوية السياسية هي المخرج الأساسي للقضية السورية. وتدعم الصين العملية السياسية التي يقودها ويملكها السوريون، وتدعو جميع الأطراف السورية إلى تعزيز الحوار والعمل من أجل إحراز تقدم جوهري في عمل اللجنة الدستورية. ونرحب بالانخراط الواسع النطاق للمبعوث الخاص مع جميع الأطراف بشأن تنفيذ القرار 2254 (2015) ونتوقع من البلدان العربية تعزيز التنسيق وتسهيل التسوية السياسية للقضية السورية.

لا تزال حالة مكافحة الإرهاب في سورية معقدة ومروعة. ونؤيد الحكومة السورية في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمكافحة الإرهاب وحماية أمن البلد واستقراره وتعزيز بناء القدرة على مكافحة الإرهاب. يجب على المجتمع الدولي مكافحة جميع أشكال الإرهاب، باتباع نهج عدم التسامح مطلقا.

وما فتئت الصين تؤيد الأمم المتحدة في الحفاظ على تفاعلات إيجابية مع الحكومة السورية والتنفيذ الفعال للترتيب الجديد للمساعدة الإنسانية عبر الحدود على أساس الاحترام الكامل لسيادة سورية وملكية الحكومة السورية. في السنوات الأخيرة، استمر تمويل الأمم المتحدة الإنساني لسورية في الانخفاض. وقد أعربنا عن شواغلنا في هذا الصدد في مناسبات متعددة. وينبغي للمانحين المعنيين أن يفوا بجدية بالتزاماتهم وأن يلبوا بفعالية الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري. ولا بد من الإشارة إلى أن العقوبات الأحادية ونهب الموارد قد أعاقا منذ فترة طويلة تعافي وتنمية الاقتصاد والمجتمع في سورية وفاقما التحديات الإنسانية التي تواجه البلد. ونحث الأطراف المعنية على وضع حد فوري وغير مشروط لتلك الأعمال غير القانونية.

السيد فيبس (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والمديرة دوتن على إحاطتيهما.

اليوم في الجلسة الأخيرة هذا العام بشأن هذا البند، يجب أن نفكر مليا في الوضع في سورية على مدى الأشهر ال 12 الماضية، حيث لم يحرز أي تقدم في العملية السياسية، ولا تحسن في الحقوق المدنية أو السياسية للسوريين أو في الاحتجاز التعسفي ولا تحسن في الظروف لتمكين العودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين. لقد اشتدت الأزمة الإنسانية، وزادت فحسب تجارة الكبتاغون.

وإذ ندخل العام الجديد، نعتقد أن هناك ثلاثة مجالات يمكن للمجلس أن يركز عليها تركيزا مجديا.

أولا، لا يزال التهديد الذي تشكله الجهات الفاعلة داخل سورية للمنطقة مصدرا لبالغ القلق. ونشعر بالقلق بشكل خاص إزاء الهجمات المستمرة على التحالف الدولي ضد تنظيم داعش في شمال شرق سورية، والتوترات المتزايدة على طول الحدود الأردنية السورية، والضربات المبلغ عنها في الأراضي الإسرائيلية من قبل نظام الأسد والقوات التابعة لإيران. إن التصعيد الإقليمي لا يخدم مصلحة أحد.

ثانيا، لا يزال وصول المساعدات الإنسانية للأمم المتحدة عبر باب الهوى أمرا حيويا. يمر أكثر من ثلاثة أرباع جميع مساعدات الأمم المتحدة عبر هذا المعبر، ولا يزال شريان حياة بالغ الأهمية لـ 4,1 ملايين سوري. تنتهي صلاحية تصاريح النظام السوري الحالية في 13 كانون الثاني/يناير. ونتوقع تماما أن يتم تجديدها. ويمكن للعمليات العابرة لخطوط التماس أن تكمل الدعم الأساسي الذي توفره الآليات العابرة للحدود، لا أن تحل محلها.

وأخيرا، نحن بحاجة إلى مواصلة دعم المبعوث الخاص في جهوده لعقد اجتماع للجنة الدستورية، في أقرب وقت ممكن، في العام الجديد.

في 18 كانون الأول/ديسمبر، قبل ثماني سنوات، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2254 (2015). وكما قلنا مرات عديدة، فإن تنفيذ هذا القرار لا يزال السبيل الوحيد لإنهاء هذا النزاع وتحقيق السلام والاستقرار المستدامين للشعب السوري.

السيد فرانسا دانيز (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد البرازيل البيان الذي أدلت به ممثلة سويسرا بوصف بلدينا قائمين على الصياغة بشأن الملف الإنساني السوري. كما نشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن والمديرة ليزا دوتن على إحاطتيهما.

سأتكلم الآن بصفتي الوطنية عن الجوانب السياسية للنزاع، ولكن أود أولا أن أعرب عن خالص تقديرنا للشراكة البناءة جدا بيننا وبين سويسرا في تيسير مناقشات المجلس بشأن هذا الملف خلال عام مليء بالتحديات بالنسبة لسورية والمنطقة – كما كان الحال بالنسبة للمجلس أيضا.

كان عام 2023 عام تغيير فيما يتعلق بهذا الملف، ولا سيما كونه الأول منذ سنوات عديدة الذي لم يتسن فيه التوصل إلى قرار بشأن المساعدة عبر الحدود، على الرغم من عملية التفاوض المكثفة التي قادها القائمان على الصياغة، البرازيل وسويسرا. وفي الوقت الحالي، تُستخدم ثلاثة معابر لإيصال المساعدات إلى المحتاجين، بموافقة الحكومة السورية. ونرحب بهذه اللحظة الهامة من التعاون بين سورية ودوائر العمل الإنساني، الذي ينسقه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ونأمل أن نستمر في السير في الاتجاه الصحيح لصالح الشعب السوري ومستقبل البلد. ولا يزال دور الأمم المتحدة في إيصال المساعدات حيويا، خاصة وأن عددا متزايدا من السوريين يعتمدون على المساعدات الإنسانية.

خلال الأشهر الأخيرة، شهدنا تصعيدا للعنف في سورية والمنطقة. وقد ازدادت الحالة سوءا في شمال سورية. وفي الشمال الغربي، وردت تقارير عن غارات جوية أسفرت عن وقوع خسائر في صفوف المدنيين وإلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية المدنية. ويشمل ذلك هجمات شنتها هيئة تحرير الشام التي صنفها مجلس الأمن كجماعة إرهابية. ووردت تقارير مثيرة للقلق عن وقوع أعمال عنف في الشمال الشرقي، بما في ذلك هجمات على البنية التحتية المدنية. ويجب احترام القانون الإنساني. ويجب حماية المدنيين والممتلكات المدنية أثناء الأعمال العدائية.

لقد تأثرت سورية مرارا وتكرارا بالتصعيد الحالي للنزاع في إسرائيل وفلسطين. وأدت الضربات على مطاري حلب ودمشق إلى تعطيل رحلات الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة في أكثر من مناسبة. إن خطر التصعيد الإقليمي حقيقي ويبعث على القلق البالغ. وفي خضم حالة عدم الاستقرار المتزايدة تلك، نحث جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. ونؤكد على ضرورة احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية، وفقا للقانون الدولي والقرارات التي اتخذها المجلس.

وأكدت البرازيل باستمرار أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع السوري. ونظرا لتصاعد الأزمة الإنسانية وتدهور الأوضاع الأمنية في سورية، هناك حاجة ماسة إلى وقف فوري وشامل لإطلاق النار. ونحن ممتنون للمبعوث الخاص غير بيدرسن على جهوده المستمرة لإعادة إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين في البحث عن حل للمأزق الحالي في العملية السياسية.

وإذ تفتخر البرازيل عن حق باحتضانها لمجتمع كبير من المنحدرين من أصل سوري، فإنها تتابع عن كثب الحالة في البلد وتتشاطر تماما تقييم الأمين العام بأنه

> ”فيما عدا التوصل إلى حل سياسي جامع وشامل ودائم يُنهي النزاع وفق مقتضيات قرار مجلس الأمن 2254 (2015)، ليس هناك ما من شأنه أن يُقدّم المزيد لأجل تخفيف المعاناة في الجمهورية العربية السورية ووقف موجة الاحتياجات الإنسانية“. (S/2023/419، الفقرة 81)

ويجب إعطاء الدبلوماسية والإرادة السياسية الحقيقية كل فرصة للنجاح. ودعونا لا نكتفي بالأمل، بل يجب أن نعمل أيضا بجد في سبيل التوصل إلى نتيجة سياسية من أجل سورية تحقق في نهاية المطاف ما ينشده الشعب السوري بشدة من سلام واستقرار ومصالحة.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ومديرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية دوتن على إحاطتيهما القيمتين.

يظل يساورنا قلق بالغ إزاء خطر تصاعد النزاع في غزة واتساع نطاقه في جميع أنحاء المنطقة. إن الحالة الأمنية في سورية هشة بالفعل، حيث تدور اشتباكات بصورة متقطعة بين إسرائيل وسورية في مرتفعات الجولان وتشن إسرائيل غارات جوية، بما في ذلك على المطارات الدولية السورية، وتقع أعمال عدائية مستمرة في الشمال وتدور اشتباكات عسكرية مختلفة يشارك فيها تنظيم داعش وغيره من جماعات المقاومة الإسلامية.

ويشير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن الأثر الإنساني للأعمال العدائية الأخيرة في الشمال الغربي بلغ أشده منذ عام 2019. وأي سوء تقدير يمكن أن يؤدي إلى نزاع عسكري جديد واسع النطاق. ويجب على جميع الأطراف المعنية أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس لتجنب ذلك. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى إعادة توجيه العملية السياسية لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة السورية، والتي تم تجاهلها لفترة طويلة. وفي هذا السياق، نقدر بشدة الدبلوماسية النشطة للمبعوث الخاص بيدرسن القائمة على نهج الخطوة مقابل خطوة، ولكن للأسف لا تزال آفاق إعادة انعقاد اللجنة الدستورية، التي تظل جانبا مهما من العملية السياسية على أساس القرار 2254 (2015)، قاتمة. وحتى في الوقت الذي يركز فيه المجتمع الدولي على النزاع في غزة، ينبغي ألا تتضاءل أهمية دعم إجراء حوار يقوده السوريون ويمسكون بزمامه. ويجب على جميع الأطراف أن تتغلب على خلافاتها بأسرع ما يمكن، بما في ذلك بشأن مسألة مكان انعقاد اللجنة.

ولا تزال الحالة الإنسانية تبعث على القلق وتزداد سوءا. وبناء على قرار الحكومة السورية، أصبحت المساعدات عبر الحدود التي يتم تسليمها عبر ثلاثة معابر حدودية شريان حياة لأكثر من 4 ملايين شخص في الشمال الغربي. وعلى وجه الخصوص، فإن معبر باب الهوى الحدودي ذو أهمية حيوية ويجب أن يظل مفتوحا. ونلاحظ أيضا أنه يجري التخطيط لإرسال الدفعة الثانية عشرة من المساعدات عبر خطوط النزاع بحلول نهاية العام. غير أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يحذر من أن انخفاض مستوى التمويل أمر غير مسبوق بالنسبة لأزمة إنسانية بهذا الحجم. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، قررت اليابان مؤخرا تقديم ما يقرب من 32,6 مليون دولار كمساعدات إنسانية إضافية لسورية، والتي تشمل مساعدات للبلدان المجاورة، وندعو المانحين الآخرين إلى أن يفعلوا الشيء نفسه.

وفيما يتعلق باللاجئين والنازحين داخليا في سورية، نشعر بقلق بالغ إزاء عدم توفر الظروف اللازمة للعودة الآمنة والكريمة والطوعية في الوقت الحالي. وعلاوة على ذلك، فإن ثمة حاجة ملحة لمعالجة مسألة الأشخاص المفقودين. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقرير الأخير للأمين العام (A/78/627) عن التقدم المحرز نحو التشغيل الكامل للمؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية التي أذنت الجمعية العامة بإنشائها في حزيران/يونيه. وستدعم اليابان تلك المؤسسة فيما تستعد لبدء العمل الموضوعي في المستقبل القريب.

ومع اقتراب نهاية العام، نعرب عن خالص امتناننا للبرازيل لدورها كشريك في الصياغة، جنبا إلى جنب مع سويسرا، في الملف الإنساني السوري. ونود أن نشدد على التزام اليابان بمواصلة معالجة الأزمة السورية مع المجلس، بما في ذلك أعضاؤه الخمسة الجدد.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أشكر السيد غير بيدرسن والسيدة ليزا دوتن على إحاطتيهما اليوم.

وبما أن هذه تعد آخر جلسة حول الملف السياسي والإنساني السوري خلال عضوية دولة الإمارات العربية المتحدة في مجلس الأمن، فأود أن أشارككم بعض الملاحظات حول هذا الملف.

لقد كان جل تركيز المجلس منذ عام 2014 هو تلبية احتياجات الشعب السوري من خلال إنشاء آلية إيصال المساعدات عبر الحدود إلى سورية وتجديدها بانتظام، مما ساهم في توفير مساعدات إغاثية لملايين السوريين. ولكننا لاحظنا خلال عامي عضويتنا في مجلس الأمن أن المسار السياسي لم يحظ باهتمام مماثل من قبل المجلس، رغم أن التوصل لحل سلمي هو السبيل لمعالجة الأزمة الإنسانية بشكل مستدام.

لهذا، وبينما تستمر المساعدات في التدفق عبر المعابر الثلاثة – باب الهوى وباب السلامة والراعي – بموافقة الحكومة السورية وجهود

الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني على الأرض، يجب أن يوازي ذلك تكثيف العمل في مجلس الأمن على المسار السياسي ودعم جهود المبعوث الخاص لسورية للتوصل إلى حل سلمي، باعتباره السبيل الوحيد لإنهاء معاناة الشعب السوري وإحلال الأمن والاستقرار في سورية والمنطقة.

فخلال الأعوام الماضية، لم يشهد المسار السياسي خطوات ملموسة تجاه إنهاء الأزمة السورية، فيما استمرت الأوضاع الإنسانية والاقتصادية في التدهور إلى مستويات غير مسبوقة، حيث يوجد اليوم أكثر من 15 مليون سوري بحاجة إلى تلقي المساعدات الإنسانية، الأمر الذي يقتضي أن يولي مجلس الأمن للأزمة السورية الاهتمام الذي يوليه لغيرها من الأزمات المدرجة على جدول أعماله.

ولا شك أن إنهاء الأزمة السورية سيساهم في معالجة أحد أجسم تداعياتها، وهي أزمة النزوح، حيث يوجد اليوم حوالي 7 ملايين نازح سوري، ولكن ذلك يتطلب توفير الظروف المعيشية الملائمة للعودة الطوعية والكريمة والآمنة للاجئين والنازحين، بما في ذلك عبر تنفيذ مشاريع الإنعاش المبكر.

ومع تأكيدنا على أهمية عمل اللجنة الدستورية من حيث مساهمتها في تعزيز الحوار بين الأطراف السورية لإنهاء الأزمة بقيادة وملكية سورية، ودون تدخلات خارجية، إلا أن عقد اجتماعها غير كاف، فالمسار السياسي أوسع نطاقا من ذلك، ويقتضي أن تنصب كافة الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة السورية بدلا من الاكتفاء بإدارتها.

كما أن هذه المساعي ضرورية لمعالجة الأوضاع الأمنية التي ستزداد سوءاً دون حل سياسي في الأفق، فقد تابعنا بقلق تصاعُد العنف في شمال – غرب سورية وعلى الحدود الأردنية – السورية والعديد من المناطق الأخرى في أرجاء سورية، مما يؤكد على الحاجة لمواصلة العمل على خفض التصعيد ووقف إطلاق النار في كافة المناطق السورية.

وباتت هذه المسألة ملحة خاصة في ظل اشتعال التوترات في المنطقة، فالأوضاع في سورية لا تحتمل مزيدا من التصعيد.

وختاما، فإننا نتطلع إلى اليوم الذي تطوي فيه سورية صفحة النزاع ويعود الأمن والاستقرار إلى ربوعها. فالشعب السوري ذو الحضارة العريقة يستحق مستقبلا أفضل وأن يعيش بكرامة في وطنه كما عرفناه دوما. وستظل دولة الإمارات داعمة للجهود الإقليمية والدولية الهادفة لتحقيق هذه الغايات.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للمبعوث الخاص بيدرسن والمديرة دوتن على إحاطتيهما اليوم. في عام 2023، واجه السوريون أكبر مستوى من الاحتياجات الإنسانية منذ بداية النزاع المستمر منذ 13 عاما. وإذ نقترب من نهاية العام، تذكرنا الأفكار القاتمة التي عبر عنها مُقَدّما الإحاطتين بوجوب أن يكون العام المقبل أفضل.

فعلى مدى الأشهر الـ 12 الماضية، كان على السوريين أن يتعاملوا مع تأثير الزلازل المدمرة المتعددة والهزات الارتدادية والأزمة الإنسانية والصدمات المناخية، والآن النزاع الخطير على حدودهم، مما يهدد بإشعال المزيد من العنف والاضطرابات في المنطقة. وعلى الرغم من تلك الأزمات السياسية والإنسانية المتفاقمة، لا يزال السوريون يتمتعون بالكرامة والصمود ولا يفقدون الأمل ولا صوتهم في المطالبة بنهاية عادلة للنزاع الوحشي. ونشيد بموظفي الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على عملهم الدؤوب طوال هذا العام. ونشكرهم على جهودهم في التواصل مع الأطراف لكفالة التدفق الحر للمساعدات الإنسانية وتيسيرها، سواء داخل سورية أو عبر الحدود في وقت تشتد فيه الحاجة إليها.

وأدى استمرار عمل المعبرين في باب السلام والراعي إلى دعم آلية إيصال المعونة في معبر باب الهوى دعما كبيرا – وهو المعبر الذي لا يزال يشكل شريان حياة للملايين في الشمال الغربي اليوم. ونتوقع مرة أخرى أن يُمدد الاتفاق على استخدام معبر باب الهوى من جانب الأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني قبل انتهائه في منتصف كانون الثاني/يناير وأن تظل جميع طرائق إيصال المعونة قائمة ما دامت هناك حاجة إليها.

يستمر العنف بلا هوادة في شمال البلد؛ واندلعت احتجاجات في الجنوب ولا تزال المطارات السورية عرضة لضربات جوية متكررة.

ولا تزال الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل مصدر قلق كبير لمالطة، لا سيما مع وجود عدد قياسي من الأطفال النازحين داخليا. وكما سمعنا طوال هذا العام، فإن الأسباب الجذرية للاحتياجات الإنسانية في سورية سياسية. ودون إحراز تقدم كاف، ولو كان متواضعا، على الجبهة السياسية، لن نتمكن من التقدم نحو السلام العادل والدائم والمستحق. إن توقف الزخم السياسي الثمين – الذي شوهد في الأسابيع التي أعقبت الزلازل مباشرة – أمر مؤسف جدا.

وفي هذا السياق من الهشاشة القاتلة، يتكبد عبء التقاعس السياسي أبناء الشعب السوري، الذين ما زالوا يعانون ويواجهون الإهانات اليومية. ويتزايد عبئهم باستمرار، حيث بلغت تكلفة السلع الأساسية أعلى مستوياتها على الإطلاق ووصلت المساعدة الإنسانية إلى أدنى مستوياتها مطلقا. وكما سمعنا في مناسبات عديدة هنا في هذه القاعة، فإن النقص في تلك الضروريات يجعل النساء والفتيات أكثر عرضة للفقر والعنف والاستغلال.

نأسف لأنه على الرغم من الجهود المكثفة التي بذلها المبعوث الخاص، لم يتسن عودة اللجنة الدستورية للانعقاد ولم يوفر نهج خطوات مقابل أخرى حتى الآن الثقة التي تمس الحاجة إليها لمعالجة العديد من المسائل الملحة التي تواجه سورية. وندعو مرة أخرى إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني للمساعدة في تهيئة الظروف لإحراز تقدم يتماشى مع القرار 2254 (2015). وينبغي أن يكون استمرار القتال منذ 13 عاما دلالة على أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع. إن إطلاق عملية سياسية شاملة للجميع هو السبيل الوحيد للمضي قدما.

ومع دخولنا عام 2024، يجب ألا نتهاون وألا يتبلد إحساسنا إزاء التحديات التي يواجهها سكان سورية وإزاء معاناتهم. ويجب علينا مرة أخرى مضاعفة جهودنا السياسية والإنسانية للتأكد من ألا يكون مستقبل سورية مرآة لحاضرها.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، اسمحوا لي أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن وممثلة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، المديرة دوتن، على أفكارهما الثاقبة. وأود أيضا أن أعرب عن دعم ألبانيا الكامل للمساعي الحميدة للمبعوث الخاص بيدرسن.

لقد حول حجم الدمار، كما وصفه الكثيرون مرة أخرى اليوم، سورية إلى حطام. فمعدل العنف في الشمال الغربي، بسبب الهجمات الحكومية والغارات الجوية في إدلب، هو الأعلى منذ ثلاث سنوات، والاحتياجات الإنسانية أكبر من أي وقت مضى.

وبالنظر إلى الحالة في المنطقة، نكرر دعوة المبعوث الخاص إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس ووقف التصعيد احتراما لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد وفي امتثال كامل للقانون الدولي الإنساني، فضلا عن اتخاذ تدابير تدريجية لتنشيط العملية السياسية على أساس القرار 2254 (2015).

ومن دون الخروج من المأزق السياسي الذي فرضه النظام السوري، يصبح تصور مستقبل أكثر إشراقا للشعب السوري أصعب. ونحث النظام على استخدام الزخم وعدم تأخير انعقاد اللجنة الدستورية، وهي خطوة عملية وضرورية لإعادة العملية السياسية التي يقودها السوريون وتيسرها الأمم المتحدة إلى مسارها. وندعم جهود المبعوث الخاص بيدرسن في هذا الصدد.

إن الحالة الإنسانية امتداد للمأزق السياسي. فقد أدى الدمار الاقتصادي، بما في ذلك التضخم والبطالة وانهيار الخدمات الأساسية، إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلا، مما دفع بالمجتمعات المحلية إلى المزيد من اليأس. ويجب على المجتمع الدولي أن يتضامن مع الشعب السوري وأن يكثف دعمه لخطة الاستجابة الإنسانية. وينبغي أن يبقى إيصال المعونة مستداما وشفافا ويمكن التنبؤ به. ومن هذا المنطلق، نحث على تمديد الإذن باستخدام معبر باب الهوى الحدودي إلى ما بعد انقضاء الأجل المحدد في كانون الثاني/يناير.

إن الصمت لم يعد خيارا مطروحا. وينبغي للمجلس أن يكون متحدا في دعم الشعب السوري. إننا ندين بذلك لملايين اللاجئين الذين لا يستطيعون العودة إلى ديارهم بأمان. وندين بذلك للأطفال الذين حُرموا من طفولتهم ولضحايا العنف الجنسي والجنساني. ونؤمن بأن السعي إلى تحقيق العدالة أمر أساسي للتخفيف بعض الشيء عن ضحايا التعذيب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ولاستعادة

الكرامة الإنسانية ومنح أسر الأشخاص المفقودين والمحتجزين فرصة لطي صفحة الألم. ويشكل القرار الذي أصدرته محكمة العدل الدولية الشهر الماضي والذي يقضي بأن تتخذ سورية جميع التدابير لمنع أعمال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية قرارا تاريخيا على صعيد المساءلة.

ومن التطورات الإيجابية المحتملة الأخرى الإطلاق المرتقب للمؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية. ومن شأن تلك الآلية، التي أيدتها ألبانيا عندما طُرحت للتصويت في الجمعية العامة في حزيران/يونيه (انظر A/77/PV.85)، أن توفر إجابات فيما يتعلق بمئات الآلاف من الأرواح التي أُزهقت وجميع الأشخاص الذين لا يزال مصيرهم مجهولا ولذين أُسكتوا بالقوة. كما ستضع، قبل كل شيء، حدا لمعاناة الأسر التي فُصل عنها أحباؤها قسرا في غياهب النزاع. ومن الأهمية بمكان أن تكون تلك العملية شفافة ومنسقة مع الأمم المتحدة.

في الختام، أود أن أكرر أن ألبانيا ستبقى مدافعا قويا عن الشعب السوري في سعيهم لتحقيق العدالة وبناء مستقبل أفضل ينعمون فيه بالكرامة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إكوادور.

نحيط علما بالمعلومات التي قدمها السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، والسيدة ليزا دوتن من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ونقدرها حق تقديرها. كما نرحب بحضور ممثلي سورية وتركيا وإيران في هذه الجلسة.

ترى إكوادور ضرورة تكثيف الإجراءات الدبلوماسية التي تتيح إعادة توجيه الحوار والانتقال نحو حل سياسي للحالة في سورية، وفقا لأحكام القرار 2254 (2015). ونشجع المبعوث الخاص على مواصلة المحادثات مع أعضاء مجموعة أستانا والبلدان المجاورة والشركاء الإقليميين والجهات الفاعلة الأخرى داخل سورية وخارجها بهدف الانتهاء من تشكيل اللجنة الدستورية ومناقشة المسائل الموضوعية المتعلقة بعملها.

ونتفق مع المبعوث الخاص بيدرسن في قوله إن هناك علاقة مباشرة بين عدم إحراز تقدم في المجال السياسي وخطر تصعيد العنف. ومن شأن آثار هذا السيناريو أن تزيد من تعقيد الحالة الإنسانية والأمنية في سورية والمنطقة. ونأسف لأن مشهد النزاع الحالي في المنطقة أدى إلى تصاعد العنف في سورية ومضاعفة التهديدات للسكان المدنيين. ويُظهر تصعيد الأعمال العدائية في دمشق وإدلب وغرب حلب أن سورية تمر بأعنف فتراتها منذ عام 2019.

ومن غير المقبول أن يبقى 45 000 شخص في بلدة بريهة محرومين من مصادر مياه الشرب بسبب عسكرة محطة المياه التابعة للقطاع، ما يزيد من مخاطر انتشار أمراض مثل الكوليرا. وندعو إلى احترام القانون الدولي الإنساني، وفي هذا الصدد، إلى حماية السكان المدنيين والبنية التحتية الأساسية الضرورية لبقائهم، فضلا عن حماية مقدمي المساعدات الإنسانية. ويشكّل انتشار الفقر وسوء التغذية والنزوح بين الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة تحذيرا بضرورة مواصلة المجلس النظر في الحالة في سورية.

ومن ناحية أخرى، نحث الحكومة السورية على تقديم إجابات بشأن وضع الأشخاص المفقودين والمحتجزين تعسفا ومصيرهم، فضلا عن إعادة إنشاء أنظمة مساءلة شفافة.

ونأمل في إدماج الشرائح السياسية والاجتماعية كافة، وخاصة النساء، بشكل هادف في العمليات التي تهدف إلى بناء مستقبل سلمي ومزدهر لسورية، بهدف استعادة الحيز المدني وسيادة القانون.

أختتم بياني بالإعراب عن تقديرنا للبرازيل وسويسرا على التزامهما وعملهما كشريكين في الصياغة. وستواصل إكوادور أيضا دعم الجهود المبذولة لتيسير عمل أفرقة الأمم المتحدة في الميدان والتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية على الشعب السوري.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد دندي (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، بداية أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، كما أشكر سلفكم، الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية، على قيادته الناجحة لأعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

إن إحاطة اليوم حول الشأنين السياسي والإنساني في بلدي سورية هي الأخيرة لهذا العام، وهي تُعقد في ظل استمرار للتهديدات والتحديات التي يواجهها بلدي منذ سنوات وحتى الآن، والناجمة عن الإرهاب، والتواجد العسكري غير الشرعي للقوات الأمريكية والتركية على أجزاء من الأراضي السورية وتصاعد للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على المرافق الحيوية السورية وتفاقم الأزمة الإنسانية جراء عدم وفاء المانحين بتمويل خطة الاستجابة الإنسانية، إلى جانب التداعيات الكارثية للإجراءات القسرية الأحادية اللاشرعية التي تفرضها الدول الغربية على بلدي. وعليه، فإن إدانة المجلس لجميع هذه الانتهاكات للسيادة السورية ولوحدة وسلامة أراضيها وللقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة تمثل مسؤولية قانونية وضرورة إنسانية.

لقد استمعنا إلى الإحاطة التي قدمها السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص إلى سورية، ونحن مستمرون بالحوار والتنسيق معه فيما يتعلق بالجوانب المتصلة بعمله، وقد التقى نائب وزير الخارجية والمغتربين معه الأسبوع الماضي في جنيف وأكد له التزام سورية بعملية سياسية بقيادة وملكية سورية، من دون تدخل خارجي، وعلى أساس احترام سيادة واستقلال سورية ووحدة وسلامة أراضيها.

إنه لمن المؤسف أننا وبعد 75 عاما على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نشهد مواصلة بعض الدول الغربية بازدراء هذا الإعلان، وذلك من خلال تواطئها، بل وحتى شراكتها في الجرائم الوحشية والإبادة الجماعية التي تقترفها إسرائيل في قطاع غزة وفي اعتداءاتها المتكررة على البنى التحتية المدنية السورية واللبنانية، وآخرها العدوان بالصواريخ الذي استهدف ريف دمشق مساء 17 كانون الأول/ديسمبر. سورية تحذر إسرائيل من مغبة التمادي في هذه الاعتداءات التي قد تدفع المنطقة نحو تصعيد شامل لا يمكن احتواؤه أو تحمل عواقبه على المنطقة وعلى العالم.

تواصل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فرض عقوبات أحادية لا إنسانية تؤثر بشكل لا لبس فيه على التمتع بأبسط حقوق الإنسان. فهي تحرم السوريين، بمن فيهم الأطفال والنساء وكبار السن، من الغذاء والرعاية الطبية والكهرباء والسكن والخدمات الضرورية. ويشهد على ذلك تقرير السيدة ألينا دوهان، المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان:

> ”وقد أدت شمولية أنظمة الجزاءات الانفرادية القائمة ضد الجمهورية العربية السورية والامتثال المفرط المتزايد لها، لا سيما بعد فرض الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2019 قانون قيصر ... إلى وضع البلد في مأزق مع ما ترتب على ذلك من آثار سلبية خطيرة على مجموعة واسعة من حقوق الإنسان“ (A/HRC/54/23/Add.1، الموجز).

في هذا السياق، وفد بلدي يشيد باعتماد الجمعية العامة قبل يومين للقرار المعنون ”التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية“ (قرار الجمعية العامة 78/135) والذي يطلب بشكل مباشر إلى الأمين العام رصد ودراسة أثر فرض تلك التدابير الانفرادية على البلدان المتضررة. ويتطلع وفد بلدي إلى إنجاز الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للدراسة الخاصة بأثر تلك التدابير القسرية الانفرادية على أنشطة الأمم المتحدة والوضع الإنساني في سورية.

إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكتف بالخوض مباشرة في العدوان على قطاع غزة إلى جانب مجرمي الحرب الإسرائيليين وتعاميها عن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على البنى التحتية المدنية في سورية، بل تستمر في سياساتها الهدامة وذلك من خلال الإصرار على تواجدها العسكري غير الشرعي على الأراضي السورية ودعمها للميليشيات الانفصالية وسرقتها للموارد السورية من نفط وقمح وغاز ودعم وتدريب الجماعات الإرهابية في مخيمي الهول والركبان. وفي السياق ذاته، تستمر القوات التركية بتواجدها غير الشرعي على الأراضي السورية وتوفير الدعم اللوجستي والعسكري والمادي للتنظيمات

الإرهابية المسلحة المتواجدة في شمال غرب سورية والمدرجة في لوائح مجلس الأمن للجماعات الإرهابية.

تؤكد الجمهورية العربية السورية أن عودة اللاجئين السوريين إلى وطنهم تشكّل هدفا أساسيا لها وأن اللاجئ السوري العائد إلى وطنه يتمتع كغيره من المواطنين السوريين بكل الحقوق والواجبات التي يكفلها الدستور والقانون، حيث اتخذت في هذا السياق إجراءات وتسهيلات من شأنها إتاحة العودة الكريمة للاجئين، وهي مستمرة في اتباع مقاربة إيجابية لتجاوز تداعيات الحرب الإرهابية عليها. فبعد مرسوم العفو الذي أصدره السيد رئيس الجمهورية الشهر الماضي، قامت الحكومة السورية مطلع هذا الشهر بفتح باب تسوية الأوضاع الأمنية لكل من دخل أو غادر الجمهورية العربية السورية بطريقة غير مشروعة، كما أعلنت عن المزيد من الإجراءات ذات الصلة بالتجنيد وقوانين الخدمة العسكرية.

كما تستمر الحكومة السورية بالتنسيق والتعاون المستمر مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بهدف الارتقاء بالحالة الإنسانية في سورية. وقد قام بلدي مؤخرا بتجديد الإذن الممنوح للأمم المتحدة باستخدام معبري باب السلامة والراعي لمدة ثلاثة أشهر إضافية، وذلك انطلاقا من حرصه على وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها في كافة أنحاء الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك في الشمال الغربي. إلا أن هذه الجهود المشتركة تواجه مشكلة حقيقية، تتمثل في انخفاض نسبة تمويل خطة الاستجابة الإنسانية التي لم تتجاوز 33 في المائة فقط ونحن على بعد أيام من نهاية العام. وقد أعلن برنامج الأغذية العالمي، بسبب نقص التمويل، عن انتهاء برامج مساعداته الغذائية بدءا من الشهر القادم في جميع أنحاء سورية. ويستغرب وفد بلدي تواصل بعض أفرقة الأمم المتحدة مع تنظيمات إرهابية مدرجة على لوائح مجلس الأمن ويشدد على ضرورة أن تتوقف عن ذلك فورا، كما يشدد على أن استمرار وجود مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في غازي عنتاب يمثل هدرا للموارد على حساب أولئك الذين يستحقون المساعدة فعلا.

يطالب بلدي بوقف تسييس العمل الإنساني وإنهاء ربط مشاريع التعافي المبكر وتمويلها بالمشروطية السياسية والعمل على توفير الحلول المستدامة والرفع الفوري وغير المشروط للتدابير القسرية الانفرادية. كما يشدد بلدي على ضرورة وقف الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على المطارات المدنية في سورية والتي أدت إلى إلغاء ما مجموعه 27 رحلة للخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة في الفترة ما بين 12 تشرين الأول/أكتوبر و 1 كانون الأول/ديسمبر.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر السيد بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، والسيدة دوتن، مديرة شعبة تمويل الأنشطة الإنسانية وتعبئة الموارد في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما.

لا تزال الحالة الإنسانية في سورية صعبة للغاية. فالناس يعانون من المصاعب الاقتصادية، التي تفاقمت جراء فرض الولايات المتحدة جزاءات غير قانونية. هذا علاوة على النقص الكبير في تمويل خطة الاستجابة الإنسانية، حيث لم يُؤمن سوى 32 في المائة من الأموال اللازمة. ويعوق هذا النقص الكبير في التمويل قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بعملها بشكل خطير. ويكتسي الالتزام بالحيادية في تقديم المساعدات أهمية حاسمة لكفالة تلبية الجهود الإنسانية لاحتياجات المتضررين دون أن تتأثر بالاعتبارات السياسية. ويجب أن تمتنع الجهات المانحة عن استخدام المساعدات لممارسة الضغوط السياسية على الحكومة السورية.

وعلى المسار السياسي، نؤيد استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية كونها آلية فعالة لدفع العملية السياسية قدما. ونؤيد ما يبذله المبعوث الخاص من جهود ومساع دبلوماسية مع الأطراف لتيسير استئناف اجتماعات اللجنة والنهوض بالعملية السياسية. وينبغي أن يظل دور الأمم المتحدة داعما وأن يكفل استرشاد العملية برمتها بمبدأ قيادة السوريين وامتلاكهم لزمام الأمور. وتؤيد إيران عودة اللاجئين السوريين

إلى وطنهم. وتضطلع الأمم المتحدة، لا سيما المفوض السامي لشؤون اللاجئين، بدور محوري في ذلك المسعى. ونعرب عن تقديرنا ودعمنا للتفاعل والحوار البناء بين المسؤولين السوريين والأمم المتحدة في معالجة هذه المسألة الملحة.

تبعث الحالة الأمنية في المناطق التي تسيطر عليها القوات الأجنبية غير الشرعية والأراضي التي تخضع للاحتلال على القلق البالغ. ويكمن المصدر الرئيسي لانعدام الأمن في الوجود غير القانوني للقوات العسكرية للولايات المتحدة واستمرار احتلالها، مما يهيئ بيئة مواتية لنمو الأنشطة الإرهابية داخل سورية والمنطقة الأوسع. وفي الوقت نفسه، يواصل النظام الإسرائيلي أعماله العدوانية على الأراضي السورية. فبالتوازي مع الفظائع المرتكبة في قطاع غزة، يرتكب النظام أعمالا إرهابية وعدوانية داخل الحدود السورية، مستهدفا عمدا المدنيين والهياكل الأساسية الحيوية. وندين بشدة الهجوم الإرهابي على مستشارين عسكريين في سورية في 2 كانون الأول/ديسمبر، عندما استُشهد مستشاران إيرانيان أثناء أدائهما لمهمتهما المتمثلة في دعم الجيش السوري في مكافحة الإرهاب. ونؤكد من جديد الحق الأصيل الذي يكفله القانون الدولي للجمهورية العربية السورية في اتخاذ كافة التدابير اللازمة ردا على الهجمات الإرهابية وأعمال العدوان التي يرتكبها النظام الإسرائيلي. ونحذر من أن أي أعمال استفزازية يقوم بها النظام الإسرائيلي يمكن أن تؤثر تأثيرا خطيرا على السلام والأمن في المنطقة. وتدعو إيران مجلس الأمن إلى إدانة أنشطة النظام الإسرائيلي المزعزعة للاستقرار وانتهاكاته الجسيمة لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية، مما يشكّل تهديدا للسلام والاستقرار في المنطقة.

في الختام، إن الادعاء الذي لا أساس له الذي ساقه ممثل الولايات المتحدة ضد بلدي في هذه القاعة، وكرره ممثل المملكة المتحدة، مرفوض رفضا قاطعا. وخلافا لذلك الادعاء الذي لا أساس له من الصحة، ما فتئت إيران تُظهر التزامها بتعزيز السلام والأمن في المنطقة. وتتحمل الولايات المتحدة المسؤولية الكاملة عن اعتداءاتها المستمرة منذ عقود، فضلا عما ترتكبه من جرائم أخرى وتتخذه من إجراءات غير قانونية في منطقتنا. إن عرقلة مجلس الأمن لأكثر من شهرين عن الوفاء بواجباته المنصوص عليها في الميثاق المتمثلة في التوصل إلى وقف لإطلاق النار ووقف آلة الحرب الإسرائيلية ضد سكان غزة تثير الشكوك حول حقيقة شواغل الولايات المتحدة حيال اتساع نطاق التوترات وبشأن السلام والاستقرار في المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد أونال (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يصادف هذا الأسبوع الذكرى السنوية الثامنة لاتخاذ القرار 2254 (2015). ويجسد القرار ملامح خريطة طريق توافقية للتوصل إلى حل دائم للنزاع السوري. ويظل هذا القرار يشكّل الإطار الأكثر موثوقية لإيجاد مخرج مستدام من الأزمة السورية من خلال إطلاق عملية سياسية شاملة للجميع يملك السوريون زمامها ويتولون قيادتها وتلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري. وهو يشكّل تكليفا للأمم المتحدة بدعوة ممثلي النظام السوري والمعارضة إلى عقد مفاوضات رسمية بشأن عملية انتقال سياسي، والأهم من ذلك، أنه يشدد على حقيقة لا يمكن إنكارها هي أن الشعب السوري بكافة طوائفه – بما في ذلك المعارضة والشتات واللاجئون – هو الذي سيقرر مستقبل بلده.

وبعد ثماني سنوات من اتخاذ القرار 2254 (2015) في هذه القاعة، لا تزال الرؤية والأهداف وخارطة الطريق الواردة فيه مجسدة لتوافق الآراء الدولي بشأن حل النزاع السوري. ومع ذلك، لقد فقدت سورية مؤخرا اهتمام العديد من الجهات. وينبغي ألا تمنعنا هشاشة الحالة في البلد والمنطقة الأوسع حاليا من معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة.

إن سورية ليست بلدا في مرحلة ما بعد النزاع. ولا يمكنها أن تكون كذلك إذا لم يتم ضمان سلامتها الإقليمية ووحدتها السياسية. ولا سبيل إلى حدوث ذلك من دون إعادة تنشيط العملية السياسية، على نحو يتماشى مع القرار 2254 (2015) أو من دون وضع حد للمخططات الانفصالية للتنظيمات الإرهابية وتهيئة الظروف لعودة طوعية وآمنة وكريمة للاجئين السوريين. ويجب أن تهدف مجمل جهودنا الرامية إلى تسوية النزاع إلى تحقيق مصالحة وطنية حقيقية. لكن، لا يمكننا

تحقيق ذلك بأن نتصرف كما لو كنا في سباق مع الزمن ولا بجهود فاترة لا تسهم في تحقيق تلك الأهداف. ولا بد من التغلب على الجمود الحالي في المسار السياسي وعقد الجولة التاسعة للجنة الدستورية، من دون مزيد من التأخير.

لقد بات الوضع الراهن في سورية غير قابل للاستمرارية، لا سياسيا فحسب ولكن أيضا من حيث أبعاده الإنسانية والأمنية. وفي السنة الثالثة عشرة من النزاع، تزداد الظروف المعيشية للشعب السوري صعوبة كل يوم، كما بات الحصول على الاحتياجات الأساسية أكثر صعوبة. وتتواصل الأزمة الاقتصادية بلا هوادة. وبات الحرمان واقع الحال بالنسبة للملايين من الأشخاص.

وفي مواجهة المشاكل الداخلية المتفاقمة، فضلا عن خطر اندلاع حرب إقليمية جراء النزاع في غزة، يصبح الحفاظ على الهدوء في سورية ذا أهمية بالغة. ولهذا السبب، ندعو جميع الأطراف المعنية، سواء في المنطقة أو خارجها، إلى التخفيف من حدة التوترات.

ومما يؤسف له أننا سمعنا المبعوث الخاص يتحدث مرة أخرى اليوم عن قوات سوريا الديمقراطية، وهي فرع لتنظيم حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب الإرهابي، كما لو أنها طرف شرعي فاعل. وعمليات مكافحة الإرهاب التي تقوم بها تركيا في البلد هي ممارسة لحقها الأصيل في الدفاع عن النفس ردا على أعمال الإرهاب التي يرتكبها هذا التنظيم. ويواصل تنظيم حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب الإرهابي محاولاته لتعزيز مخططه الانفصالي في سورية، ومن هذه المحاولات قمع السكان المحليين وتجنيد الأطفال قسرا واستغلال البنية التحتية المدنية واستخدامها لأغراض عسكرية. وأود أن أشدد مرة أخرى على أن تمكين ذلك التنظيم الإرهابي لا يخدم أي غرض سوى زرع بذور المزيد من عدم الاستقرار في سورية وخارجها. وبالتأكيد، لن نسمح لهذا الكيان الإجرامي بتحقيق مخططاته الخبيثة.

فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، نلاحظ ظهور أوجه قصور خطيرة في الأشهر القليلة الماضية. ونود أن نشدد على أهمية إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود من دون انقطاع، مما سيساعد 4,1 مليون شخص في البقاء على قيد الحياة في شمال غرب سورية. وفي هذا الصدد، نشدد مرة أخرى على أهمية آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة والتي تضمن الشفافية في عمليات إيصال المعونة. كما تشكّل التخفيضات المخطط لها في ميزانية المساعدات الإنسانية لسورية مصدر قلق بالغ. وفي ظل هذه الظروف، تقع على عاتق جميع أصحاب المصلحة والمانحين مسؤوليات مهمة للمساعدة في القضاء على المخاطر التي تواجه استجابة الأمم المتحدة الإنسانية في سورية. ونتوقع استمرار استخدام معابر باب الهوى وباب السلام والراعي الحدودية لإيصال المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة. وتشكّل مشاركة مجلس الأمن المستمرة أمرا أساسيا في هذا الصدد.

وستواصل تركيا دعم الشعب السوري وجميع المبادرات الرامية إلى إيجاد حل مستدام للنزاع السوري.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة 12/00.